



ملف: ندوة “مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني”

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر

# الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة

معين الطاهر

ملف ندوة " ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني " (14 و 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)

الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة

معين الطاهر

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

## ملخص تنفيذي

تطرح هذه الورقة فكرة أنّ الانتفاضة، بمعناها الشامل، قد تشكل إستراتيجيةً بديلةً من إستراتيجية المفاوضات المستمرة منذ ربع قرن، من دون الوصول إلى أيّ نتائج ملموسة، وأنّ هدف هذه الإستراتيجية هو دحر الاحتلال من دون قيد أو شرط، بدلاً من الهدف الحالي للمشروع الوطني المتمثل بحلّ الدولتين، وهو الذي لم تتمكن إستراتيجية التسوية والمفاوضات من تحقيق أيّ تقدم نحوه. كما تبحث في آليات تطبيق هذه الإستراتيجية واتجاهاتها، وأسباب تأخرها، ووسائلها في تحقيق أهدافها، والحوّل دون الانتفاخ عليها تحت ذريعة استثمارها وجنّي المكاسب التي حققتها، في اتجاه العودة مرةً أخرى إلى إستراتيجية المفاوضات عقيمة الجدوى، في محاولة لإثبات أنّ قدرتها على تحقيق هدفها المتمثل بدحر الاحتلال من دون قيد أو شرط لا ينبع من فشل إستراتيجية المفاوضات وانهايار مشروع حلّ الدولتين فحسب، وإنما من توافر إمكانية نضالية واقعية وعملية لتحقيق هذا الهدف أيضاً.

## الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة

معين الطاهر

- 1 -

شكّلت فكرة تحرير فلسطين هاجساً دائماً للأجيال الفلسطينية المتعاقبة منذ نكبة 1948، وإن اختلفت الرؤية والطريقة إلى تحقيق ذلك. وفي موازاة ذلك استمرت المبادرات والمشاريع السياسية والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ حتى بات ممكناً القول إنها قد غطت الحقب الزمنية كافةً ومازالت تتوالى حتى اليوم. ومنذ النكبة، اتجهت أنظار الشباب الفلسطيني نحو الأحزاب العربية بمختلف أطيافها الفكرية، قوميةً كانت أو يساريةً أو إسلاميةً، فشارك هؤلاء الشباب في تأسيسها وقيادتها، معتقدين أنّ إستراتيجية تحرير فلسطين تنطلق من تغيير الواقع العربي عبر استلام هذه القوى الناشئة لأنظمة الحكم في بعض الأقطار العربية، في وقت ظهرت فيه أفكار تتعلق بالكيان الفلسطيني في قطاع غزة مرتبطة بتشكيل لبعض الخلايا العسكرية المنفردة، أو المرتبطة بالنظام المصري (مجموعات مصطفى حافظ). ويمكن النظر إلى أنّ الإستراتيجية الفلسطينية في تلك المرحلة الممتدة حتى حرب 1967، قد تمثلت بالسعي للمحافظة على الهوية الفلسطينية، والتطلع إلى متغيرات الواقع العربي واستعداداته لتحرير فلسطين، وجاء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري، ضمن هذا السياق، لتأكيد أنّ الكيان الفلسطيني مقترن بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وفق مفهوم إعداد الشباب الفلسطيني للمشاركة مع الجيوش العربية في معركة التحرير في إطار الإستراتيجية العربية الرسمية.

يمكن القول إنّ إستراتيجيةً مختلفةً قد رُسّخت بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وإن كان التبشير بها قد سبق هذه الحرب بسنوات من خلال تشكيل أنوية للمنظمات الفلسطينية المسلحة. واعتمدت هذه الإستراتيجية الكفاح المسلح عبر حرب الشعب، وهي تتسم بأنها طويلة الأمد، وبأنّ هدفها كان تحرير كامل التراب الفلسطيني، وقد نمت في ظلّها الثورة الفلسطينية المعاصرة وتطورت. ولكن بدأت بوادر تراجع هذه الرؤية عند فشلها في المحافظة على قواعد الارتكاز في الأردن وهزيمتها في معارك أيلول/ سبتمبر 1970. إلا أنّ التخلّي الحقيقي

عنها بدأ بعد حرب تشرين الثاني/ أكتوبر 1973، عند تبني مشروع النقاط العشر (عام 1974)، والسعي لإقامة سلطة وطنية (مقاتلة) على أي بقعة يتم تحريرها من الاحتلال. وحمل ذلك مفهوم التخلي عملياً عن تحرير كامل التراب الفلسطيني، والتراجع عن هدف إقامة دولة ديمقراطية تتعايش فيها كل الأديان.

منذ ذلك الوقت تحولت الإستراتيجية الفلسطينية إلى إستراتيجية البحث عن مقعد في "قطار التسوية"، ومحاولة انتزاع اعتراف دولي بها، من أجل إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة منذ عام 1967 (الضفة والقطاع). وعلى الصعيد الميداني، تحولت قاعدة الارتكاز في لبنان إلى منطقة نفوذ وورقة قوة لتأكيد مكانه منظمة التحرير، وحققها في المشاركة في التسوية المتخيلة، وتحولت إستراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب إلى إستراتيجية الدفاع عن الثورة، في ظل محاولات العدو الصهيوني إضعافها والقضاء عليها، وإلى الدفاع عن الذات في خضم المعارك الداخلية التي خاضتها مع أطراف عربية للدفاع عن وجود الثورة وإنجازاتها، وأصبح القرار الفلسطيني المستقل ومقررات مؤتمر القمة العربي في الرباط بوابةً للدخول في معترك التسوية. وفي هذه المرحلة، حافظت القيادة الفلسطينية على المقاومة المسلحة من دون أن ترقى بها إلى إستراتيجية الحرب الشعبية، في وقت كانت فيه تتلمس طريقها نحو التسوية.

جاء التحول الأبرز في الإستراتيجية الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر (عام 1988)؛ إذ كرست قراراته الاتجاه، على نحو نهائي، إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ومهدت الطريق للاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. وقد انعكس هذا الأمر على برنامج قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" في الانتفاضة الأولى التي أثمرت، سياسياً، مشاركة وفد فلسطيني ضمن مظلة أردنية في مؤتمر مدريد للسلام (عام 1991).

غير أن اتفاق أوسلو، مقارنةً بما سبق، نقل الإستراتيجية الفلسطينية إلى وضع جديد كلياً؛ إذ تمّ التخلي عن الكفاح المسلح، واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، في حين اعترفت إسرائيل بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة التي تمثل الفلسطينيين في مفاوضات الحلّ النهائي وترتيباته، بمعنى أنها لم تعترف بأيّ حقّ من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، واكتفت بالاعتراف بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير. كما أنّ الانسحاب من المناطق التي اصطلح على تسميتها مناطق "أ"، وقد شملت المدن الكبرى وتمّ تسليم إدارتها للسلطة الفلسطينية، أطلق عليه اسم إعادة انتشار للجيش الإسرائيلي، بدلاً من الانسحاب من هذه

المناطق، وهو الوضع الذي لم يدم طويلاً؛ إذ أعاد الجيش الإسرائيلي اقتحامها في الانتفاضة الثانية. وأصبح الهدف هو حلّ الدولتين، وأصبحت الإستراتيجية الوحيدة المتاحة هي المفاوضات لفترة انتقالية تمتد إلى 5 سنوات قبل الوصول إلى الحل النهائي المنشود.

أدرك الرئيس ياسر عرفات أنّ المفاوضات قد وصلت إلى أفق مسدود في سنة 2000، فقام برعاية الانتفاضة الثانية، بل إنه شجع على أن تتحوّ منحى عسكرياً، معتقداً أنّ من شأن ذلك ربط مفهوم الأمن الإسرائيلي بالسلام مع الفلسطينيين، والعودة إلى المفاوضات من موقع أقوى. غير أنّ ردّة فعل الاحتلال وظهور نمط العمليات الاستشهادية ومشاركة أغلبية الفصائل فيها، خلط كلّ الحسابات، واستشهد ياسر عرفات بعد حصاره، لتعود دائرة المفاوضات من جديد ضمن مرجعية جديدة قوامها ما يمكن أن يتفق عليه أطراف النزاع، وبذلك أصبح كلّ شيء متنازعاً فيه. ولم يعد الاحتلال والاستيطان وشرعيته موضوع المفاوضات التي غرقت في تفاصيل أدت هي نفسها إلى تفاصيل جديدة، وأصبحت المفاوضات تلدّ مفاوضات أخرى، من دون التوصل إلى أيّ نتيجة، مع مرور نحو ربع قرن على اتفاق أوسلو. وعلى الرغم من كلّ التنازلات التي قدمها الطرف الفلسطيني، وسياسة التنسيق الأمني، وربط أغلبية الشؤون اليومية الفلسطينية بسياسة الاحتلال وإجراءاته، فإنّ تحقيق حلّ الدولتين في ظلّ مناخ المفاوضات المستمرة، والسياسة الصهيونية ونزوعها نحو اليمين الصهيوني المتطرف، وفي ظلّ ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس إلى نحو 750 ألف مستوطن، قد أصبح وهماً في نظر أغلب الملاحظين. ومرةً أخرى وجد الشعب الفلسطيني ظهره إلى الجدار، بعد أن انهار المشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع أو كاد. وفي الوقت نفسه، فهو يعاني حالة الانقسام الفلسطيني الجغرافي والسياسي، ويتمّ حصار مشروع المقاومة في قطاع غزة بعد ثلاث حروب شنت عليها.

- 2 -

لم يكن حادث مقتل 4 شبان عرب في قطاع غزة، في إثر حادث سير مع سيارة عسكرية صهيونية في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1987، سوى شرارة أشعلت سهلاً وأطلقت الانتفاضة الأولى التي استمرت 6 سنوات. أمّا في

8 أيلول/ سبتمبر 2000، فقد اندلعت مواجهة بين حراس أرئيل شارون ومصليين في المسجد الأقصى، خلال زيارة له للحرم الشريف، ما ألهب الانتفاضة الثانية التي غلب عليها الطابع العسكري والعمليات الاستشهادية. وفي الحرب الأخيرة على غزة (صيف 2014)، لم تكن حصيلة الشهداء أربعةً فحسب، بل كانت أكثر من 2000 شهيد. وأمّا المسجد الأقصى، فقد أدمن المرابطون فيه التصدي لمحاولات اقتحامه اليومية. وتجاوز العدو الصهيوني ذلك إلى منع المصلين المسلمين من دخوله في أوقات محددة لإفساح المجال لإقامة صلوات يهودية فيه، وهو يسعى هذه الأيام، بعد نجاحه في التقسيم الزمني، إلى تقسيم المكان وانتزاع أجزاء كاملة منه من أيدي الفلسطينيين، كما فعل سابقاً في الحرم الإبراهيمي في الخليل تماماً.

من الواضح أنّ تلك الحوادث لم تكن سوى الشرارة التي أشعلت الانتفاضتين السابقتين، بعد أن تراكمت أوضاع موضوعية تستدعي من الشعب الفلسطيني حشد كلّ قواه من أجل الدفاع عن حقوقه المشروعة. جاءت الانتفاضة الأولى بعد الخروج من بيروت (عام 1982)، وحرب المخيمات، وتوزّع قوات الثورة الفلسطينية في المنافي العربية. في حين جاءت الانتفاضة الثانية بعد فشل محادثات كامب ديفيد، واقتناع ياسر عرفات بأنه لا بدّ من ممارسة ضغط إضافي لحمل الكيان الصهيوني على قبول الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

وعلى الرغم من أنّ مشروع أوصلو فشل تماماً، وأنّ المفاوضات ظلّت في مكانها ثمّ توقفت، وأنّ الاستيطان يكاد يبتلع الضفة الغربية، وأنّ حلّ الدولتين قد التهمته المستوطنات، وأنّ محاولات المصالحة الفلسطينية باتت حلماً - في وقت تمّ تكريس الانقسام فيه كابوساً ثقيلاً، وقطاع غزة محاصر بعد ثلاث حروب خاضها منفرداً - وأنّ القضية الفلسطينية بوصفها قضيةً عربيةً مركزيةً تراجعت عن موقعها، وأنّ بعض العرب أضحوا مشغولين بحروبهم ومعاركهم وفتنهم الداخلية، فإنّه لم تجر بلورة أيّ سياسة فلسطينية جديدة للخروج من عنق الزجاجة. ومن ثمّ، يثور سؤال كبير: لماذا تأخرت الانتفاضة الفلسطينية كلّ هذا الوقت على الرغم من توافر كلّ الأوضاع لإطلاقها؟

إنّ العامل الأبرز والأهم هو غياب الإرادة السياسية لدى قيادة السلطة الوطنية، وتبنيها لمفاهيم مختلفة حول آليات الحلّ ومسارته، وهو ما يتناقض بالضرورة مع رغبتها في إطلاق انتفاضة في وجه المحتل، بل لعلها

كانت تسعى جاهدة، عبر آليات التنسيق الأمني، إلى إجهاض أيّ حراك وإطفاء أيّ شرارة قد تؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة، سواء عبر قمعها، أو عبر احتوائها مؤقتاً، وهكذا يتمّ الالتفاف عليها وإنهاؤها في مهدها.

في البداية، ينبغي الانتباه إلى وجود متغيرات كبيرة طرأت على نهج السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية وأدائها، في مرحلتها الجديدة، بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات؛ إذ إنّ القيادة الحالية قد أعادت إنتاج "أوسلو"، ورأت أنّ الانتفاضة الثانية كانت كارثةً، وأنها أنتجت ويلات للشعب الفلسطيني. وتميز النهج الجديد باعتماد خيار المفاوضات وسيلةً وحيدةً، لا ثاني لها، لانتزاع ما يمكن من حقوق للشعب الفلسطيني، ومحاربة كلّ وسائل المقاومة المشروعة الأخرى وأساليبها. ومن ثمّ، غدت الصواريخ عبئاً، والدعوة إلى المقاومة في الضفة تستهدف إعادة الفوضى، أو التآمر على السلطة والانقلاب عليها لبسط سيطرة حماس.

كما تمّت إعادة تأهيل أجهزة الأمن الفلسطينية وفق خطة الجنرال الأميركي دايتون، وهي خطة رفعت وتيرة التنسيق الأمني مع العدو إلى درجات غير مسبوقة. وتولّت أجهزة الأمن الفلسطينية، إضافةً إلى دورها في تبادل المعلومات الاستخبارية، مهمةً إحباط الحراكات الجماهيرية، ومنعها من التوجه في اتجاه حواجز الاحتلال، إلى حدّ الاشتباك معها أحياناً، واعتقال المشاركين فيها بذرائع واهية، مثل حمايتهم من رصاص العدو ويطشه؛ وذلك في وقت تقف فيه مكتوفة الأيدي أمام توغل جيش الاحتلال أو المستوطنين في مناطقها. ولعله يلاحظ، في هذا السياق، أنّ الهبات التي أخذت طابعاً مستمراً ومتواصلًا، هي تلك التي حدثت في المناطق التي لا تخضع لسيطرة السلطة الأمنية؛ مثل القدس وضواحيها والريف الفلسطيني.

من جهة أخرى، لجأت السلطة إلى محاولة إيهام الجمهور الفلسطيني بأنه توجد حلول ومبادرات جديدة، وإلى إشغاله دومًا بمتابعة "بالونات فارغة"، عبر الحديث عن مهل تُعطى للعدو وللمجتمع الدولي، قبل الإعلان عن فشل مسار التسوية والمفاوضات، أو التلويح باللجوء إلى المنظمات الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتقديم شكاوى إلى محكمة الجنايات، من دون أن يتحقق شيء ملموس في كلّ ذلك، حتى بات واضحاً أنّ الهدف هو كسب الوقت واستمرار تخدير الجمهور، عبر إيهامه بوجود إجراءات وشبكة مقبلة، سواء في اتجاه فتح باب المفاوضات، أو التلويح باتخاذ إجراءاتٍ دوليةً كانت أو محليةً، لم تتحقّق؛ كما هي الحال بالنسبة إلى قرارات المجلس المركزي، بشأن وقف التنسيق الأمني، أو التلويح بقنبلة سيلقيها الرئيس محمود عباس أثناء إلقاء



خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك كإجابة عن إبقاء الحراك السياسي للسلطة بوصفه البديل الوحيد المتاح.

يعتقد بعضهم أنّ من العوامل التي ساهمت في تأخر اندلاع الانتفاضة، وجود ربع مليون موظف يعملون في دوائر السلطة الفلسطينية وأجهزتها، يعملون نحو مليون مواطن. وكان نجاح السلطة الفلسطينية بدءاً من عهد حكومة سلام فياض في فرض نمط حياة استهلاكي على المواطنين، عبر تشجيع البنوك على منح القروض الاستهلاكية، وحفز التعاون مع العدو والارتباط الاقتصادي به. إضافة إلى قيام العدو مؤخراً بمنح تسهيلات للمواطنين على مستوى التنقل والعمل في داخل الأراضي الفلسطينية.

ولكن غاب عن هؤلاء أنّ الوضع الاقتصادي للمواطن الفلسطيني، عشية اندلاع الانتفاضتين الأولى والثانية، كان أفضل كثيراً من الوضع الحالي، سواء من حيث معدل الدخل أو فرص العمل المتاحة، نتيجة قيام الكيان الصهيوني بفتح سوق العمل لديه أمام عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، لم يتردد هؤلاء في الالتحاق بصفوف شعبهم وخسارة وظائفهم وأعمالهم؛ أي إنّ نظرية السبب الاقتصادي تُضعفها التجربة السابقة في الانتفاضتين، وأنّ الهَمّ الوطني والتطلع إلى الحرية يتجاوز محاولات التدجين عبر التحكم في لقمة العيش.

مما لا شك فيه أنّ الانقسام الفلسطيني وتعثّر جهد المصالحة قد ساهما في تأخر اندلاع الانتفاضة الثالثة. وفي هذا السياق، ينبغي الانتباه، إلى أنّ هذا العائق يتجاوز موضوع الانقسام، وعدم الاتفاق على برنامج ومشروع وطني موحد لمواجهة الاحتلال، إلى حالة الاستقطاب الجماهيري الحادة بين طرفي الانقسام. فهذه الحال هي التي جعلت موضوع الانقسام يطغى على مسألة مواجهة العدو، مع ارتباط ذلك بتأكل في وضع الفصائل الفلسطينية، وانحسار قدرة أغليبيتها على التأثير، ودوبان معظمها في أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، واختفاء القيادات الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي والجماهيري الفلسطيني.

لم يكن المشهد في الشتات الفلسطيني أفضل حالاً، وهو الذي وقف بكلّ قواه وإمكاناته داعماً للانتفاضات السابقة ومؤيداً له؛ سواء عبر التبرعات والتكافل الأسري، أو من خلال التأييد السياسي والحراك الجماهيري. وقد

تمكّن سابقاً من إطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وقادتها حتى مرحلة أوسلو. تمّ تدمير الشتات في لبنان أولاً، ومن ثمّ في سورية، وتكفلت حرب الخليج بإنهاء وجود أكبر تجمع فلسطيني خارج فلسطين والأردن في الكويت، كما ساهم الانقسام الفلسطيني، وتغييب منظمة التحرير ومؤسساتها، وإنهاء دورها الفعلي، وتحويل مكاتبها إلى سفارات للسلطة، وتراجع دور الاتحادات والهيئات الشعبية، في إضعاف تأثير الشتات الفلسطيني في مجمل النضال الفلسطيني، بما في ذلك القدرة على تشجيع انتفاضة جديدة ودعمها ورعايتها.

وإذا كان من المتوقع أن تلهب أحداث الربيع العربي أفكار الشباب الفلسطيني، فإنّ نجاح بعض الثورات وإخفاق بعضها الآخر، والحروب الأهلية التي نشبت، كلّها أسباب أدت إلى انتهاج سياسة انتزارية؛ بمعنى أنها تنتظر وتتوقع وتتحمّس ما يمكن أن تؤوّل إليه الأمور، ومدى تأثيرها في الوضع الفلسطيني وملفاته المختلفة، سواء كان التأثير سلبياً أو إيجابياً، كما أنها تخشى من أنّ انشغال العرب والعالم بالملفات العربية الساخنة والحرب على الإرهاب، يمكن أن يسمح للعدو الصهيوني بالتفرّد بأيّ انتفاضة جديدة، إضافةً إلى التخوف من أنها لن تحوز على الدعم العربي المادي والسياسي والمعنوي الكافي.

### - 3 -

من نافلة القول أنّ نذكر أنّ شكل الانتفاضة الثالثة سيحدده تطور الوقائع على الأرض، وأنّه لن يكون تكراراً لأيّ صورة من الصور النمطية في الانتفاضات السابقة. كما أنّ هذه الورقة ستتجاوز الجدل القائم بشأن توصيف الانتفاضة، سواء كانت حراكاً أو هبةً أو انتفاضةً؛ لما في ذلك من حكم مسبق على نتائجها، تبعاً للصفة التي تطلق عليها. لكنّ الأمر الثابت، في هذه الورقة، هو اعتبار الانتفاضة الجماهيرية إستراتيجية الشعب الفلسطيني لدحر الاحتلال، من دون قيد أو شرط، ومن دون العودة إلى دائرة المفاوضات، أو انتظار ما سيؤول إليه الوضع العربي. ويستند ذلك أساساً إلى أنّ الاحتلال والاستيطان وكلّ تصرفات المحتل هي غير شرعية، وأنه لا يجوز أن يكافأ المحتل على احتلاله، وهي قاعدة تختلف كلياً عن قاعدة ربط الحقوق المشروعة بنتائج لمفاوضات سقّتها هو ما يتفق عليه أطرافها، وعدّ مجمل القضايا التي تناقش، بما فيها الأراضي، أموراً متنازعة فيها. ثمّة

سوابق لذلك حين انسحب العدو الصهيوني من جنوب لبنان عام 2000، من دون مفاوضات، وحين أعاد انتشاره - بحسب التوصيف الإسرائيلي - من قطاع غزة. كما أنّ شواهد التاريخ الحديث حاضرة في المفاوضات الأميركية الفيتنامية، حين رفض الفيتناميون نقاش أيّ مسألة تتعلق بمستقبل فيتنام، وأصرّوا على نقطة واحدة هي الانسحاب الأميركي. وثمة إدراك متزايد مفاده أنّ المفاوضات لن تصل إلى نتيجة مادام ينبثق منها كلّ يوم تفصيل جديد.

ولعله من المفيد أن نذكر، في هذا السياق، أنّ العقيدة الصهيونية تشكّل عائقاً حقيقياً أمام مبدأ الانسحاب والاعتراف به عبر مفاوضات مع الجانب الفلسطيني؛ لأنّ في ذلك إقراراً بالتخلي عن حقوق تاريخية من وجهة نظر صهيونية؛ لذلك أطلق العدو مُسمّى "إعادة انتشار" على قواته في المدن الفلسطينية في أعقاب اتفاق أوسلو، وهو المسمّى نفسه الذي أطلقه حين انسحابه من قطاع غزة. ولنا أن نتوقع بعد سنوات من النضال في الانتفاضة، والتمسك بهدفها في دحر الاحتلال، أن يصل العدو إلى درجة من الإنهاك والانقسام الداخلي، وأن يعاني العزلة والضغط الدولي، وأن يترهل جيشه الذي تجبره الانتفاضة على التحول إلى قوات شرطية (كما حدث سابقاً، وكما يحدث حالياً عبر تراجع هيئة الأركان عن خطة تدريب الجيش المقترحة لحاجتها إليه في مهمّات لقمع الانتفاضة). وحينئذٍ، قد يكون الخيار الأكثر ملاءمةً الذي يضطر إليه هو "إعادة الانتشار"، والانسحاب من المناطق المحتلة في حرب 1967، وتفكيك المستوطنات، وإطلاق الأسرى، من دون أيّ التزامات مسبقة تُفرض على الجانب الفلسطيني. وهذا السيناريو المتخيل يضع في حسابه إجبار العدو على القيام بخطوات تخدم البرنامج المرهلي، وفي الوقت نفسه لا يُقدّم أيّ تنازل يتعلق بفلسطين التاريخية، وبالحقوق الأخرى للشعب الفلسطيني، ويبقى الباب مفتوحاً لتحقيقها في ضوء موازين القوى والتطورات التي تحدث.

لا شكّ في أنّ تحقيق هذا الهدف ليس شعاراً نظرياً بقدر ما هو مرتبط بقدرّة الشعب العربي الفلسطيني على النضال من أجل تحقيقه، ومدى الدعم والتأييد المُقدّم له من المجتمعات العربية والدولية. فهو برنامج نضالي عماده الشعب الفلسطيني في كلّ فلسطين، يستند إلى انتفاضة شعبية واسعة تُشكّل الإطار العام للنضال الفلسطيني في المرحلة المقبلة، ويضمّ في داخله كلّ أشكال الحراك الجماهيري والمقاومة.

إنّ الانتفاضة شكل متقدم من أشكال النضال الفلسطيني، تقوم بها الجماهير العريضة، ويقتضي نجاحها مشاركة أوسع قطاع من النساء والرجال والشباب والشيوخ، من الشرائح الاجتماعية المختلفة، ومجمل القوى السياسية والوطنية والاتجاهات الفكرية المتفقة على دحر الاحتلال. وتتضمن فعاليتها كلّ نشاط جماهيري مُعادٍ للاحتلال، رافضٍ لوجوده، مناهضٍ لممارساته؛ من تظاهرات شعبية، واعتصامات، ومسيرات، ومهرجانات، وتشجيعٍ للشهداء، ورعايةٍ لأسرهم، واهتمامٍ بالأسرى، وزيارةٍ للجرحى، كما أنّها تشمل اشتباك الشبان - حيث توجد الحواجز الصهيونية وفي نقاط التماس - مع مستوطنيه، وتنظيم لجان حراسة لحماية القرى الفلسطينية من هجمات المستوطنين، وقطع الطرق وتعويق الحركة فيها، إضافةً إلى مقاطعة بضائع المحتلّ ومنتجاته مقاطعةً كاملةً، وترك العمل في أسواقه، والامتناع عن دفع الضرائب والمخالفات والرسوم، وفضح المتعاونين مع العدو وعزلهم في بيئتهم الاجتماعية، وإجبارهم على إعلان توبتهم علناً كما تمّ ذلك خلال الانتفاضة الأولى، ويستلزم ذلك كلّ تشكيل قيادات محلية لها صفة تمثيلية لمجتمعاتها، وعلى مستوى الوطن أيضاً، تهتمّ بفعاليات الانتفاضة اليومية، علاوةً على اهتمامها بتسيير شؤون الحياة اليومية ضمن اقتصاد مقاوم، وتكافل اجتماعي، وتضامن المجتمع المحلي، يعزّزها في ذلك ويشدّد من أزرها تضامن المجتمع الفلسطيني في الشتات، وتأييد الجمهور العربي، مع السعي لتحقيق عزلة اسرائيل على مستوى العالم.

وينبغي التمييز بين إقحام البعض للمظاهر العسكرية في الانتفاضة؛ مثل ظهور المسلحين في المدن والقرى، أو إطلاق النار خلال الفعاليات الجماهيرية، وبين حقّ الشعب الفلسطيني في ممارسة كلّ أشكال النضال؛ بما فيه النضال المسلح بوصفه أحد وسائل النضال الرئيسية المتاحة والمشروعة للتحرر من الاحتلال. غير أنّ استخدام السلاح، إنّ دعت الضرورة إليه، يجب أن يكون بعيداً عن أماكن فعاليات الانتفاضة الجماهيرية، وهو في كلّ الأحوال ليس بديلاً منها، بل هو مساعد لها ومُشعل لشراراتها المتعاقبة، ووسيلة لمعاقبة العدو في عمق مراكزه كلّما ارتكب مذبحاً جديدةً في حقّ المدنيين. والمجموعات الفدائية، في مجمل عملها، تستهدف قواته العسكرية ومستوطنيه الذين يجب ردع اعتداءاتهم المسلحة على القرى والتصدي لها. وغنيّ عن القول إنّ هذه المجموعات يجب أن تكون سرّيةً، وألاً تظهر بسلاحها للعلن، وأن تكون بعيدةً عن فعاليات الانتفاضة اليومية، وألاً تتدخل فيها. فعناصرها جنود مجهولون يعملون في الخفاء، بنكران للذات، وهم بعيدون كلّ البعد عن أيّ مظاهر استعراضية.

وغنيّ عن القول، أيضاً، إنّ أحد المخاطر الكبرى التي تهدّد الانتفاضة الحالية، يكمن في إحلال النخب المسلحة مكان العمل الجماهيري الواسع المشارك والمحرك لمختلف نشاطاتها، إذ يسهل حينها عزل هذه النخب ومطاردتها والقضاء عليها. أمّا العدو، فلن يتمكن - مهما بلغت قوته - من عزل جمهور شعب كامل مستعد للتضحية أو القضاء على انتفاضته.

نخلص إلى القول إنّ عوامل نجاح هذه الإستراتيجية النضالية للشعب الفلسطيني تكمن في المحافظة على البعد الشعبي للانتفاضة، ومقاومة محاولات الانتفانف عليها تحت شعار جَنِيّ مكاسب سياسية تمكّن من العودة إلى سياسة المفاوضات السابقة، مع أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية التي سترسّخ عبر المواجهات اليومية، والتركيز على مواجهة العدو الصهيوني وإنهاكه وإضعاف جبهته الداخلية، وعدم الانقياد لأيّ صدام مع السلطة الفلسطينية وأجهزتها، وربط النضال الفلسطيني في مختلف المناطق (الضفة والقطاع و48) ببرنامج موحد، وتفعيل الشتات الفلسطيني والدعم العربي الشعبي والمقاطعة الدولية للكيان الصهيوني، على المستوى العالمي، وصولاً إلى نموذج عزلة النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

منطقتنا حبلى بالأحداث وقد تتدرج "كرة الثلج"، لنرى كياناً صهيونياً قد زاد ضعفه محاصراً بين انتفاضة شعبية وحرب في قطاع غزة المحاصر، تتضمّن إليها أطراف أخرى من جهة، وعزلة عربية ودولية شاملة تجاهه، تجبره على الانكفاء والتراجع من جهة أخرى.